يوليوز-غشت-شتنبر 2022

مجلة المناهل

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الشباب والثقافة و التواصل - قطاع الثقافة

ملف العدد :

نظرات على الدراسات المغربية حول أفريقيا

العدد: 106

مجلة المناهل
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵉⵏⵎⵍⵍⴰⵢⵏ
مجلة فصلية تصدر عن وزارة الشباب والثقافة و التواصل
-قطـــاع الثقافـــة-

ملف العـــدد

نظرات على الدراسات المغربية حول أفريقيا

مجلة المناهل

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵉⵎⵙⵍⵎⵓⵏ

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الشباب والثقافة و التواصل
-قطـــاع الثقافـــة-

المديـر المســؤول:
محمد مصطفى القباج

هيئة التحريـــــر:
محمد المصباحي، فاطمة الحراق، محمد احميدة، نجاة المريني، محمد المدلاوي، خالد بن الصغير، عباس الصوري، محمد الدريج، عبد الواحد أكمير.

سكرتارية التحريـــــر:
خالد بن الصغير، سمير أيت أومغار

السلسلة الجديدة ـ العدد: 106
يوليوز-غشت-شتنبر 2022
الإيداع القانوني: 1974/6
الرقم التسلسلي الدولي القياسي: 0851/0253
التصميم والطباعة: مطبعة دار المناهل: Tél: +212 5 37 77 15 16
Email: contact.idam@minculture.gov.ma
لوحة الغلاف: إنجاز محمد الذهبي، مطبعة دار المناهل
العنوان البريدي للمجلة: 1 زنقة غاندي ـ الرباط
العنوان الالكتروني للمجلة: r.manahil 2019@gmail.com
الهاتـــف: +212 5 37 27 40 90 / +212 5 37 27 40 91
الفاكـــس: +212 5 37 27 40 93

مجلة المناهل، العدد 106 (يوليوز- غشت- شتنبر 2022): 158-172

المغرب ورهانات القوة الناعمة في أفريقيا
مقاربة للدبلوماسية العلمية

إدريس لكريني
جامعة القاضي عياض بمراكش

مقدمة

تكتسي أفريقيا أهمية دولية كبرى من حيث المساحة والسكان والتنوع الثقافي والجغرافي والثروات المعدنية والطبيعية. وبالنظر إلى تموقعه في شمال غرب القارة، واستئثاره بعدد من القواسم المشتركة مع بلدانها، أعطى المغرب اهتماما كبيرا للدائرة الأفريقية ضمن أولويات سياسته الخارجية، وهو الخيار الذي رسخه الدستور.

لم يمنع انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية من تعزيز علاقاته وشراكاته المختلفة مع بلدان القارة، وقد مثل انضمام المغرب للاتحاد الأفريقي، منطلقا لتعزيز هذه العلاقات، ومدخلا لكسب عدد من الرهانات في ارتباط ذلك بقضية الوحدة الترابية، وتطوير العلاقات الاقتصادية.

وقد قامت الدبلوماسية المغربية الرسمية بجهود كبيرة في هذا الخصوص، وهوما تجسده الزيارات الملكية لعدد من البلدان الأفريقية، التي بدأت تظهر نتائجها الإيجابية تباعا على عدة مستويات. وبالموازاة مع ذلك تطرح أهمية توظيف مجموعة من المقومات الناعمة في سبيل تعزيز هذه العلاقات، من خلال توظيف عناصر القوة الناعمة بعناصرها الثقافية والفنية والروحية والإنسانية والترابية والعلمية، في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الموازية. ک

وفي هذه الورقة سنقف عند أهمية توظيف القوة الناعمة بعناصرها المختلفة في تعزيز وتعميق هذه العلاقات وكسب رهاناته، قبل التركيز على أهمية الدبلوماسية العلمية التي تقودها مراكز الأبحاث والجامعات في هذا الخصوص.

السياق العام لتطور العلاقات المغربية الأفريقية

تمتد العلاقات المغربية مع الدول الأفريقية إلى تاريخ بعيد، وقد أسهمت في تعميقها الكثير من العوامل التجارية والثقافية والدينية، وبحكم ظروف الاحتلال الغربي الذي تعرضت له العديد من البلدان الأفريقية في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، تعززت هذه العلاقات في إطار حركات التحرر

الوطني، لتتطور أكثر مع تنسيق المواقف والتوجّهات في إطار حركة عدم الانحياز التي برزت كرد فعل على ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا.

وبعد استقلال المغرب إلى جانب عدد من دول القارة، ستشهد هذه العلاقات تطورا كبيرا، حيث ساهم المغرب في تعزيز التعاون الأفريقي، والانخراط في المرافعة بشأن القضايا الأفريقية المختلفة، ورغم انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية في منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم، بسبب الخطأ الكبير الذي ارتكبته المنظمة والمتمثل في القبول بعضوية "البوليساريو"، رغم أنها لا تتوفر على مقومات الدولة؛ كما هي متعارف عليها في القانون الدولي، ورغم تناقض هذا السلوك بشكل صارخ مع مبادئ المنظمة في ارتباط ذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول، فإن علاقات المغرب مع محيطه الأفريقي لم تتوقف قط، بل شهدت تطورا كبيرا على مختلف الواجهات بعد اتخاذ هذه الخطوة، حيث تعزّزت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الجانبين بالصورة التي أضحى معها المغرب شريكا اقتصاديا أساسيا ومهما لعدد من الدول الأفريقية، احتل معها مرتبة متقدمة ضمن قائمة الدول المستثمرة في القارة السمراء.

وقد استطاع المغرب بذلك أن يرسي في هذا الإطار؛ علاقات متوازنة مبنية على الندية والمصالح المتبادلة وتقاسم التجارب، بعيدا عن منطق الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتعزيزا لهذه العلاقات وإعطائها طابعا مؤسساتيا، قرّر المغرب في شهر يوليو من عام 2016 الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي،[1] وهي الخطوة التي تمت في ظروف مختلفة تماما عن تلك التي تم فيها الانسحاب من الهيئة الأفريقية السابقة.

ففيما يتعلق بقضية الصحراء، استطاع المغرب أن يحقق مجموعة من المكتسبات، وبخاصة بعد طرح مشروع الحكم الذاتي كمقترح واقعي يؤسس لحل مستدام يوازن بين الوحدة والاستقلال، ويتيح للساكنة فرصا لتحقيق التنمية من خلال مؤسسات ديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار لخصوصية المجال الترابي لهذه الأقاليم.

حيث لقي المشروع ترحيبا كبيرا من قبل الساكنة ما دفع بالكثير من النخب الصحراوية إلى العودة إلى أرض الوطن، كما حظي المقترح أيضا باستحسان دولي

[1] لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يراجع، "عودة المغرب للاتحاد الأفريقي. خطوة في الاتجاه الصحيح"، **صحيفة الشرق** (1 فبراير 2017) على الرابط: https://bit.ly/3NNMQD5.

متزايد، وعيا بأهمية المقتضيات التي يتضمنها وأهميتها في إرساء حل مستدام للنزاع. كما أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والصادرة بعد طرح هذا المشروع، أكدت على جدية المبادرة المغربية، وعلى أجواء الاستقرار التي تعم الأقاليم الصحراوية، مع ربط مهام "المينورسو" بالعمل على ضمان احترام وقف إطلاق النار، وإرساء حل واقعي وتوافقي، بما يحيل إليه الأمر من إلغاء لكل الحلول التقليدية التي مازالت البوليساريو تردّدها؛ في ارتباط ذلك بالاستفتاء أو خيار الانفصال.

كما استطاع المغرب أيضا أن يطور علاقاته مع الكثير من البلدان الأفريقية، مع إعطاء أهمية كبيرة للشراكات الاقتصادية والتجارية في هذا الخصوص، فيما انخرط أيضا ضمن مبادرات أحادية أو في إطار إقليمي ودولي لتعزيز السلم والأمن الدوليين في عدد من مناطق التوتر والأزمات داخل القارة.

إن تعزيز وتطوير العلاقات المغربية-الأفريقية هو رهان مهم بالنسبة للطرفين، فالمغرب بحكم موقعه الاستراتيجي وخبراته في عدد من المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية بإمكانه تقاسم تجاربه في هذا الخصوص مع عدد من دول القارة، فيما يمكن له أيضا الاستفادة بدوره من التجارب الواعدة التي حققتها الكثير من البلدان الأفريقية بنخبها السياسية والاقتصادية الجديدة، في عدد من الميادين والمجالات، بما يدعم إرساء نموذج متطور للشراكة والتعاون على مستوى التعاون جنوب-جنوب في إطار من الندّية وتقاسم التجارب والمصالح المتبادلين.

وتشكل القارة الأفريقية شريكا استراتيجيا للمغرب، سواء من حيث المبادلات التجارية أو المالية. وقد عرفت هذه المبادلات تطورا مهما وخصوصا السلع منها ضمن الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية للمغرب الذي بلغ 586,1 مليار درهم سنة 2014، وتمثل المبادلات التجارية للمغرب مع أفريقيا 6,4 بالمائة أي 37,6 مليار درهم سنة 2014 مقابل 28,4 مليار درهم سنة 2010 أي بزيادة 32,4 بالمائة.[2]

إن ما يعطي لهذه العلاقات أهميتها في عالم اليوم المليء بالتهديدات والمخاطر، هو أن دول القارة التي تحظى بإمكانيات بشرية وطبيعية هائلة، تواجه تحديات مشتركة من قبيل الصعوبات التي تواجه التنمية، والإشكالات التي تطرحها بعض النزاعات المنتشرة في بعض مناطق القارة والتي تمثل مناطق جذب للتهريب والهجرة غير الشرعية واستقرار الجماعات المسلحة، وهي التحديات التي تطرح إشكالات أمنية؛ تفرض قدرا كبيرا من التنسيق والتعاون لمجابهتها.

[2] "مكتب الصرف، "المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في أفريقيا"، **مجلة المالية** (28 غشت 2015): 14.

فعلى الرغم من ضخامة القارة وإمكانياتها الاقتصادية، إلا أنها ما زالت بعيدة كثيرا عن المشاركة في الاقتصاد العالمي التجاري، بالمقارنة مع قارات العالم الأخرى، وما زالت مشاركتها معتمدة أساسا على هدم الثروة الأفريقية (التعدين) دون الإنتاج والتصنيع إلا في حدود ضيقة، ولا شك أن ذلك راجع إلى حداثة المعرفة العلمية بأفريقيا من ناحية، وإلى تأخر الدول في القيام بالمشروعات الإنشائية الإنتاجية، الزراعية منها والصناعية.[3]

لقد سمحت التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها القارة الأفريقية خلال العقود الثلاث الأخيرة والتي برزت معها تجارب ديمقراطية واعدة، وتحسن مناخ جلب الاستثمارات الأجنبية، وتصاعد نسب النمّو، أن تحقق الكثير من المكتسبات في مختلف المجالات، وأن تضع حدّا لتلك الصورة النمطية التي ظلت تربط دولها بالفقر والأمراض والأوبئة والانقلابات والمجاعات.

قام الملك محمد السادس بزيارات مكثفة إلى عدد من بلدان القارة (رواندا؛ والغابون؛ وتنزانيا؛ والسنغال؛ ومدغشقر؛ وإثيوبيا ونيجيريا)، أثمرت عقد مجموعة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية.

حقيقة أن انضمام المغرب للاتحاد الأفريقي سيمكن المغرب من إسماع وجهة نظره بصدد عدد من القضايا دون وسائط داخل أروقة وهيئات الاتحاد، بما يضيق من هامش تحرك الخصوم ضد مصالحه المختلفة، كما أنه سيتيح له بلوة علاقات مؤسساتية توازي العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التي تجمعه بعدد من دول القارة، علاوة على الاستفادة من الفرص الأفريقية التي يبلورها الاتحاد في مختلف المجالات، لكنها ترمي في المقابل أيضا إلى المساهمة في تعزيز عمل الهيئة باتجاه الانكباب على القضايا الحقيقية التي تهم دول وشعوب أفريقيا بدل تضييع الوقت في تكريس الصراعات الإيديولوجية مثلما حدث في فترة الحرب الباردة؛ وعلى عهد الهيئة السابقة، ولذلك فمنذ انضمامه إلى الاتحاد الأفريقي، ظلّ المغرب يرافع بشأن عدد من القضايا الأفريقية، كما هو الشأن بمكافحة الإرهاب والتعاطي الشمولي مع قضايا الهجرة، والعمل على إقرار السلم داخل القارة، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، وتعزيز جهود التنمية.

لقد استطاع المغرب خلال المرحلة التي تلت انضمامه إلى الاتحاد الأفريقي أن يحقق مجموعة من المكتسبات، فمن جهة أولى، تمكن من تجاوز تبعات المقعد

[3] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **أفريقيا** (القاهرة: مؤسسة هنداوي لنشر المعرفة والثقافة، 2012)، 245.

الشاغر الذي استغله الخصوص في الترويج لعدد من الطروحات المغلوطة بصدد قضية الصحراء المغربية، التي تمكن المغرب من دحضها، مما مكنه من تحييد الاتحاد بصدد القضية التي تندرج ضمن اختصاصات مجلس الأمن.

نظرا لحيوية الدائرة الأفريقية التي أولاها الدستور المغربي أهمية كبرى[4]، واستحضارا للإمكانات التي تحظى بها القارة الأفريقية على عدة مستويات استراتيجية واقتصادية، ووعيا كذلك بالفرص التي تختزنها على مستوى الاستثمارات، وأهمية التعاون جنوب-جنوب كإطار لتعاون متوازن وبنّاء، يقوم على الربح المشترك، وسعيا كذلك لضمان مزيد من التأييد لقضية الصحراء المغربية من قبل دول القارة التي يزيد عددها عن الخمسين دولة، يراهن المغرب على تطوير علاقاته مع هذا المحيط الذي ينتمي إليه، وتربطه به علاقات تاريخية راسخة.

وفي هذا السياق، نستحضر مشاركة الملك محمد السادس في أشغال الدورة الخامسة لقمة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي، التي شهدتها العاصمة الإيفوارية، أبيدجان يومي 29 و30 نونبر 2017، بمشاركة أكثر من 80 دولة من الجانبين، لأجل بلورة تصورات جديدة تدعم تطوير الشراكة بين الطرفين، والتي وجّه خلالها الملك رسالة[5] إلى القمة أكد فيها التزام المغرب بالانخراط في تمتين هذه العلاقات، بصورة تمنحها دفعة تخدم الأمن والاستقرار والتقدم بالنسبة للطرفين، مبرزا أهمية استثمار المقوّم البشري الأفريقي بسبل ناجعة تكفل تنمية القارة، وتحدّ من آفة هجرة العقول. كما دعا أيضا إلى بلورة علاقات بنّاءة تعكس حجم التطورات والتحولات التي شهدتها القارة الأفريقية على مختلف الواجهات، وأخذا بعين الاعتبار للإشكالات الكبرى التي باتت تطرحها الهجرة، دعا الملك أيضا إلى ضرورة استحضار جوانبها الإنسانية والحضارية، بدل المبالغة في النظر إليها كعامل تهديد، منتقدا في ذلك التمثّلات السلبية عن هذه الظاهرة، والمقاربات المتجاوزة المتّبعة في هذا الخصوص.

تستأثر الدبلوماسية الرسمية بدور أساسي على مستوى كسب رهان تطوير العلاقات المغربية-الأفريقية، وهو رهان ينسجم مع الطموحات المغربية نحو الاستئثار بموقع إقليمي وازن ينسجم مع التطورات التي شهدها في مختلف المجالات والميادين.

[4] يؤكد الدستور المغربي في تصديره على أن: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الأفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية"، وعلى أن "المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما يلي: تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الأفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل والصحراء".

[5] انظر نص الرسالة كاملة، في الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، بتاريخ 18 فبراير 2022، على الرابط: https://bit.ly/3aYlRpN.

تشير الكثير من الدراسات والتقارير إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية تطورت بشكل كبير بين الجانبين، حيث يتموقع المغرب على رأس الدول الأفريقية الأكثر استثمارا داخل دول القارة، وبخاصة في عدد من المجالات والقطاعات كالأبناك والتأمينات والاتصالات والعقار وإنشاء الطرقات، والفوسفاط.

ويبدو أن حجم الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول الأفريقية في شتى المجالات، تجعل جميع الوزارات والمصالح الحكومية معنية بالسير قدما على مستوى تشبيك وتعزيز هذه العلاقات من خلال تعزيز الشراكات ومواكبتها، سواء في مجال السياحة أو التعليم والبحث العلمي أو الصيد البحري أو الصناعة والتجارة والخدمات والبيئة والطاقة.

رغم ما تعد به القارة الأفريقية من فرص اقتصادية وجيوسياسية مغرية، إلا أن الغوص في أدغالها ينطوي أيضا على مخاطر كثيرة، حيث تشهد أفريقيا تغيرا مستمرا، وأغلب دولها ليست ثابتة على حال، لذلك على صانع السياسة الخارجية المغربية أن يستحضر هذا المتغير ومخاطره المستقبلية، وأن تكن له خططا بديلة في حالة الأزمات الكبرى والانهيارات الأمنية.[6]

ومن هذا المنطلق، فإن تعميق هذه العلاقات وإعطائها بعدا استراتيجيا، يتوقف في جزء كبير منه على انخراط الدبلوماسية الموازية بكل روافدها البرلمانية والثقافية والاقتصادية والترابية والحزبية والرقمية والبحثية.

المغرب ورهانات القوة الناعمة في أفريقيا

وفي هذا السياق، تزايدت القناعة لدى كثير من الباحثين والمفكرين بأهمية استثمار آليات القوة "الناعمة"، التي تقوم على الإغراء والإقناع بدل الإكراه والزجر، واستثمار مختلف القنوات الثقافية والفنية والروحية والعلمية والفكرية والمساعدات التقنية والإنسانية في سياق تعزيز الجهود الدبلوماسية. ويتعلق الأمر بمفهوم طرحه الباحث الأمريكي "جوزيف ناي الابن" في كتابه الصادر في عام 1990، المعنون بـ "مُقدرة للقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية"، قبل أن يطوره في مؤلفه الصادر عام 2004 والموسوم بـ "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، أكد فيه أن

[6] سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لأفريقيا"، **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (أبريل 2018) نسخة إلكترونية على الرابط: https://mipa.institute/5498.

القوتين الصلبة والناعمة مترابطتان، لأنهما معا كفيلتان بتحقيق الأغراض بالتأثير على سلوك الآخرين.[7]

وتنطوي الدبلوماسية الموازية على أهمية كبيرة في عالم اليوم، بالنظر إلى نجاعتها وقدرتها على تعميق وتعزيز العلاقات بين الدول والشعوب من خلال تدابير موازية ومتناغمة مع الفعل الدبلوماسي الرسمي، ولذلك أصبحت الكثير من الدول تراهن عليها وتوليها عناية كبرى، سواء على مستوى تكوين العنصر البشري أو توفير الإمكانيات المادية واللوجستيكية في هذا الخصوص.

توفّر الدبلوماسية الموازية فرصا كبرى لإعطاء العلاقات المغربية-الأفريقية بعدا قاعديا يتجاوز المجاملات الرسمية التي تقتضيها العلاقات الدبلوماسية عادة، فهي الكفيلة بتحصين هذه العلاقات وإعطائها طابع من القوة والاستدامة.

فالفاعل الاقتصادي بإمكانه أن يسهم من خلال توسيع نشاطاته وخدماته واستثماراته داخل البلدان الأفريقية في تعزيز هذه العلاقات، ونفس الأمر ينطبق على دور الأحزاب السياسية بمرجعياتها المختلفة والتي يمكن أن تعزز علاقاتها مع مختلف الأحزاب الأفريقية التي تتقاسم معها نفس الإيديولوجية والأفكار، بالصورة التي تضمن مخاطبة كل الفرقاء السياسيين من جانب الأغلبية والمعارضة داخل هذه الدول بما يضمن حماية المصالح المغربية وتحصين المكتسبات مع شركائها.

ولا تخفى أيضا أهمية الدبلوماسية التي يمكن أن تقودها الجماعات الترابية المغربية من خلال آليتي التوأمة والتعاون اللامركزي انسجاما مع اختصاصات هذه الجماعات، فيما يتعلق بالشراكات والتعاون، وأخذا بعين الاعتبار لتوجهات السياسة الخارجية المغربية نحو محيطها الأفريقي، فمن خلال هذه الإمكانية تستطيع الجماعات الترابية بلورة اتفاقيات وشراكات مع نظيراتها في البلدان الأفريقية، تقوم على تقاسم التجارب، وتبادل الزيارات، وتعزيز العلاقات بين المنتخبين والتسويق لفرص الاستثمار بين هؤلاء الشركاء.

ومن جهة أخرى، يمكن استثمار تقنيات الاتصال الحديثة وما وفرته التطورات الرقمية من فرص وإمكانات على مستوى إرساء دبلوماسية رقمية تقوم على التأثير في الرأي العام، وتدبير المعلومات والخدمات المختلفة، والمرافعة بشأن عدد من القضايا، وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي مع دول القارة، وجدير بالذكر أن هذا النوع

[7] لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، يراجع، جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان، 2007).

الجديد من الدبلوماسية الموازية يتيح فرصا مذهلة بالنسبة للأفراد والمؤسسات والدول، إذا ما وظّف بشكل جيّد، على مستوى إرساء قدر من التفاعل مع المحيط، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة خدمة للمصالح الاستراتيجية للدول والشعوب، وإضفاء طابع من الإنسانية والإبداع والدينامية على الممارسات الدبلوماسية.[8]

وبالنظر إلى أن المجتمع المدني أصبح يشكل سمة من السمات المميّزة للمجتمعات المعاصرة وللعلاقات الدولية الراهنة، فقد تزايدت أهميته في عالم اليوم، وأصبح يمثل بثقله ما يشبه الضمير العالمي، ولذلك بإمكانه أن يدعم أيضا من خلال تحركاته في هذا الخصوص، تعزيز العلاقات المغربية داخل الفضاء الأفريقي، من خلال المرافعة بشأن عدد من قضاياه الحيوية ذات الطابع الاقتصادي والاستراتيجي والثقافي، كما يمكنه نسج علاقات وشراكات مع نظرائه داخل القارة، بما يشجع على تنظيم لقاءات ثقافية وفنية وعلمية مشتركة، وتبادل الخبرات في مختلف المجالات.

وتبرز الوقائع في عالم اليوم أن الدبلوماسية الروحية أو الدينية التي تحيل إلى مجمل السياسات الرسمية والتحركات الموازية التي توظف القيم والديانات السماوية السمحة؛ على سبيل تحقيق أهداف خارجية مختلفة للدول، أو تعزيز التقارب بين الشعوب وترسيخ الحوار والسلام والمشترك الإنساني، تنطوي على قدر كبير من الأهمية في عالم طغت عليه المصالح الاقتصادية، وتنامت فيه الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل ملفت، ويبدو أن المغرب واع بأهمية هذه القناة الهامة من الدبلوماسية الموازية، والتي تدعمها العلاقات التاريخية بين الجانبية، والتراث الغني المشترك، وتتنوّع آليات الدبلوماسية الروحية للمغرب في القارّة الأفريقية بين القنوات الرسمية التي تجسدها المؤسسة الملكية باعتبارها الفاعل الأساسي في السياسة الخارجية للمغرب، وبالنظر أيضا للمكانة الدينية التي يحظى بها العاهل المغربي باعتباره "أميرا للمؤمنين"، وهي صفة تستمد أساسها من الدستور المغربي، وطالما امتدت تأثيراتها الرمزية داخل عدد من الدول في الفضاء الأفريقي على امتداد عدة قرون.

[8] إدريس لكريني، "الدّبلوماسية الرّقمية في عالم اليوم"، **مجلة درع الوطن** 556 (مايو 2018): 77.

ولذلك فأدوات المغرب لتعزيز نفوذه في أفريقيا، لا تقتصر على عمل الشركات والأدوات التقليدية فقط، بل يعتمد أيضًا على دور العبادة التي يشرف عليها في العديد من دول القارة.[9]

ويبدو أن ثمة فرصا واعدة تتعلق بإمكانية استثمار قنوات الطّرق الصوفية، وعدد من الزوايا الوازنة التي شكلت تاريخيا جسرا للتواصل بين المغرب وعمقه الأفريقي. إضافة إلى قيام المغرب بإحداث عدد من المؤسسات التي تدعم هذا الخيار، وبناء مجموعة من المراكز والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والدينية (المساجد) داخل عدد من دول القارة، بما يرّسخ القيم الدينية الإسلامية المرتكزة إلى الوسطية والمذهب المالكي، بعيدا عن التطرف والمغالاة.

ويمكن القول إن الرهان ما زال قائما وبشكل كبير على الأدوار التي يمكن أن تساهم بها هذه الدبلوماسية في تعزيز التعاون والتنسيق المغربي مع البلدان الأفريقية، سواء على مستوى تحصين المكتسبات المحصلة على عدة واجهات، ومواجهة عدد من المخاطر التي باتت تواجه القارة سواء تعلق منها الأمر بخطر الإرهاب والتطرف أو التدخلات الأجنبية، أو ما تعلق منها بتعزيز الأمن والاستقرار وتدبير الأزمات داخل القارة، أو بناء علاقات اقتصادية متوازنة في إطار التعاون جنوب-جنوب.[10]

وفي نفس السياق، وبالنظر إلى ارتباط الفكر والمعرفة والفنون بترسيخ قيم ومبادئ راقية تعزّز الحوار والتواصل بين الشعوب، والحيلولة دون تفشّي النزاعات والصراعات والأزمات، وباعتبارها (الفكر والمعرفة والفنون) تعبيرا عن المشترك الإنساني؛ بصورة تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية، تبرز الدبلوماسية الثقافية، التي تحيل إلى نشر وتقاسم المعرفة والمعلومات والأفكار ومختلف المنتجات الفكرية والفنية، وهي وإن أخذت طابعا مؤسساتيا من خلال المبادرات الحكومية التي تنبني على تنظيم المعارض الفنية والملتقيات الثقافية، فهي تستأثر أيضا بمساهمة المفكرين والكتاب، والمبدعين في مختلف الحقول الفنية والمعرفية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك دبلوماسية أخرى تقوم على توجيه المساعدات الإنسانية، وهي إحدى القنوات الهامة التي تدعم وتعزز الجهود الدبلوماسية الرسمية،

---

[9] عائد عميرة، "أشكال القوة الناعمة التي ينتهجها المغرب لتعزيز مكانته في أفريقيا"، **نون بوست** (06 فبراير 2021)، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/39726.

[10] لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، يراجع، إدريس لكريني، "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا. المسار والرهانات"، **كتاب المسار الشهري** 154 (أكتوبر 2019): 219 وما بعدها.

وقد وظف المغرب هذه الآلية داخل محيطه الأفريقي غير ما مرة، انطلاقا من انتمائه للقارة، وكذا الحرص على نسج علاقات دولية بحسّ إنساني، ففي عام 2000 وضمن خطوة معبّرة، قام المغرب بإلغاء مجموعة من الديون المستحقة لعدد من الدول الأفريقية التي كانت تعيش على إيقاع مجموعة من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، كما أعفى عددا من صادراتها نحو المغرب من الرسوم الجمركية، فيما لم تمنع ظروف الجائحة (كوڤيد 19) – التي دفعت بكثير من الدول إلى الانكفاء على نفسها – من توجيه مساعدات طبية وتقنية لعدد من بلدان القارة في إطار مساعدتها على التخفيف من آثار الوباء.[11]

ترتبط كل هذه المقومات والمداخل التي تندرج ضمن ما يعرف بمقومات القوة الناعمة، فيما بينها وتكمل بعضها البعض، كما توفر الأجواء الكفيلة باشتغال الدبلوماسية الرسمية في مناخ إيجابي يدعم إرساء علاقات متينة ومحصنة ضد كل التقلبات والأزمات المرحلية.

وجدير بالذكر أن المغرب جاء على رأس قائمة البلدان المغاربية في مؤشر القوة الناعمة لسنة 2022 الذي تصدره مؤسسة براند فاينانس (Brand Finance) البريطانية سنويا،[12] والمرتبة السابعة عربية والسادسة والأربعون عالمية من ضمن لائحة تضم 120 دولة، أخذا بعين الاعتبار لمجموعة من المرتكزات والأسس التي تتلخص في التجارة والأعمال، والحكامة، والعلاقات الدولية، والثقافة والتراث، والإعلام والاتصال، والتعليم والعلوم، والأشخاص والقيم، وأداء الدول في مكافحة وباء كوڤيد-19.

الدبلوماسية العلمية وتعزيز العلاقات المغربية الأفريقية

إن تقدم المجتمعات والدول ليس صدفة بل هو نتاج تظافر مجموعة من العوامل والمحددات التي يستأثر فيها الارتكاز على مخرجات البحث العلمي بكل أصنافه بقدر كبير من الأهمية، ولذلك فليس غريبا أن تخصص له الدول الشروط والإمكانيات الكفيلة بتحقيق الأهداف المتوخاة.

ويوما بعد يوم تتأكد أهمية البحث العلمي كسبيل لعقلنة القرارات والسياسات، وكسب الكثير من المعارك والرهانات، في أبعادها الداخلية والخارجية،

[11] " مساعدات طبية مغربية لـ15 دولة أفريقية لمحاربة الوباء"، **صحيفة الشرق الأوسط** 15175 (يونيو 2020)، على الرابط: https://bit.ly/3Hi8JIj.

[12] للاطلاع على نسخة إلكترونية كاملة من التقرير، يراجع الموقع الإلكتروني للمؤسسة، على الرابط: https://bit.ly/397nqRM.

وأيضا كسلاح استراتيجي ومستدام لتبير المخاطر والأزمات المختلفة بقدر من الدقة والجاهزية. ويمثل البحث العلمي أحد الروافد الأساسية التي يمكن أن تستند إليها الدبلوماسية الموازية، باعتباره أحد مقومات القوة الناعمة التي تدعم التأثير والإقناع بسبل راقية تخاطب العقل.

كان من الطبيعي أن يعمل المغرب على ترسيخ المشترك الثقافي والحضاري الذي يجمعه والشعوب الأفريقية، والعمل على توسيعه وإغنائه، وتوجيه البحث العلمي في سياق رصد تجليات الهوية المغربية في بعدها الأفريقي لتأكيد قوة الانتماء لهذه القارة.[13]

تشير الممارسة إلى أن المغرب وظف منذ عقود آلية البحث العلمي في تعميق توجهه نحو الدائرة الأفريقية، عبر استثمار المشترك الحضاري القائم في هذا الخصوص، وكذا تعزيز التعاون الثقافي والتعليمي في هذا الشأن، واستقبال البعثات الطلابية، وتنظيم عدد من اللقاءات الفكرية والثقافية المشتركة.

ومع انضمام المغرب للاتحاد الأفريقي تم تنظيم لقاءات ومؤتمرات بادرت إلى تنظيمها العديد من الجامعات والمراكز العلمية وهيئات المجتمع المدني، أفرزت نقاشات هامة حول سياقات الانضمام، وأبعاده وإشكالاته، فيما صدرت أيضا مجموعة من المؤلفات والدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع ضمن سياق تطور العلاقات المغربية-الأفريقية.

وتقوم الجامعات المغربية بمجهود مهم في هذا الإطار، سواء على المستوى البيداغوجي حيث أن هناك الكثير من التخصصات في مختلف العلوم الاجتماعية بالأسلاك العادية وأسلاك الماستر التي تتناول قضايا القارة في جوانبها السياسية والتاريخية والجغرافية والثقافية والفكرية والاقتصادية. كما أن الكثير من الأطاريح المسجلة أو تلك التي نوقشت داخل مختلف هذه الجامعات المغربية سلطت الضوء على هذا الموضوع.

[13] عبد الحق بوصحابا، "أفريقيا في المنهاج الدراسي المغربي، التعليم الثانوي الإعدادي أنموذجا"، **مسالك التربية والتكوين** 3، العدد 2 (2020): 14.

كما أصدر الباحثون المغاربة عددا من الكتب والدراسات التي ترصد العلاقات المغربية-الأفريقية من زوايا مختلفة، أسهمت في طرح الكثير من المعلومات والمعطيات والإشكالات، كما كشف الكثير من الحقائق.[14]

وتحتضن العديد من الجامعات المغربية عددا من الطلبة الأفارقة داخل مختلف التخصصات والأسلاك، وقد بينت الممارسات أنهم يمثلون بثقافتهم وتكوينهم عامل تواصل يدعم تمتين العلاقات المغربية-الأفريقية من أسفل، وهو ما يمكن استثماره في خلق مزيد من الجمعيات التي تحتضن هؤلاء الخريجين، بما يسهم تمتين في ارتباطاتهم مع المغرب.

ويساهم معهد الدراسات الأفريقية، باعتباره مؤسسة جامعية متخصصة في البحث العلمي في قضايا القارة، بمجهود كبير في هذا الخصوص. فقد تم إحداثه في عام 1987 وباشر أنشطته في عام 1990، ليكون مركزًا استراتيجيًا أساسيًا ضمن سياسات المغرب الأفريقية، ومؤسسة توفر خدمات ومعطيات لمختلف القطاعات والهيئات الوطنية المهتمة بأفريقيا، كما تم إنشاؤه ليكون واجهة تسمح بالترويج للمغرب في أفريقيا ولأفريقيا في المغرب.

وقد أصدر الكثير من الكتب الدراسات والأبحاث التي تسلط الضوء على عدد من القضايا الأفريقية، كمكانة أفريقيا في الجغرافيا السياسية العالمية، والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القارة، إضافة إلى العلاقات المغربية-الأفريقية في مختلف المجالات والميادين، علاوة على تناول التحديات التي تواجه هذه العلاقات. فيما تتنوع منشورات وإصدارات المعهد بين اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

وتشير الورقة التعريفية للمعهد المدرجة ضمن الموقع الإلكتروني لهذا الأخير،[15] إلى أنه نجح، من خلال أبحاثه وخبراته وأنشطته العلمية ومنشوراته، منذ إنشائه، في تقديم وترسيخ نفسه على الساحة الوطنية والأفريقية؛ كمركز محفز للبحث في الدراسات الأفريقية.

كما يسعى المعهد إلى تشجيع البحث والدراسات المتعلقة بأفريقيا في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويحرص أيضا على تنظيم أيام دراسية وندوات

[14] نشير في هذا السياق إلى الكتاب الجماعي الذي صدر عن مختبر الدراسات الدولية بكلية العلوم القانونية (جامعة القاضي عياض) بمراكش حول إدارة الأزمات باللغتين الفرنسية والعربية؛ تحت عنوان: **العلاقات المغربية الأفريقية. الرهان والتحديات،** أشرف على إعداده عبد المجيد ايت مينة؛ ويتضمن أشغال الندوة الوطنية التي نظمها المختبر يوم 17 مايو 2014 بكلية الحقوق في مراكش حول الموضوع.

[15] انظر الموقع الإلكتروني للمعهد: http://iea.um5.ac.ma/.

ومؤتمرات ومعارض؛ بمشاركة باحثين ومؤسسات تهتم بالموضوع، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والشراكة مع عدد من المؤسسات الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

كما لا تخفى أهمية هذه المؤسسة على مستوى جمع الإحصاءات والوثائق والمراجع والكتب والمطبوعات والبحوث والدوريات والمجلات المتعلقة بالشأن الأفريقي.

ويعتمد معهد الدراسات الأفريقية على رؤية استشرافية؛ فيما يتعلق بعدد من المواضيع التي تهم أفريقيا، ومكانة المغرب في القارة، كما اقتحم المعهد منذ عام 2009 تجربة مهمة أخرى تتعلق بتدريب الدكتوراه، الذي يتيح تقديم تعليم متعدّد التخصصات على المديين المتوسط والطويل، بصورة تسمح لطلاب الدكتوراه من المغرب ومن مختلف البلدان الأفريقية باكتساب معرفة متخصصة وعالمية في نفس الوقت حول التطورات المختلفة في أفريقيا، وكذلك حول علاقات المغرب مع بقية دول القارة وعلى التحديات الكبيرة المشتركة المطروحة في هذا الشأن.

ورغم الجهود المبذولة في هذا الخصوص، ما زال بإمكان الدبلوماسية العلمية أن تحقق الكثير من الدعم على مستوى تطوير العلاقات المغربية الأفريقية إذا ما تام استثمار كل قنواتها وفرصها بقدر من النجاعة، ويشير البعض[16] أن الدروس المرتبطة بأفريقيا قليلة أو منعدمة في بعض أسلاك التعليم الثانوي الإعدادي، بما يخالف التوجه الرسمي للبلاد، ما يقتضي من واضعي المناهج التعليمية تدارك الموقف من خلال مراجعتها حتى تواكب استراتيجية الدولة في إعادة التموقع في أفريقيا.

إن استثمار الديبلوماسية بمهامها الحيوية على مستوى تمتين علاقات المغرب بعمقه الأفريقي، يبدأ من إيلاء البحث العلمي والثقافة والفكر قدرا من الأهمية والثقة، وتوفير الشروط التقنية والمادية والبشرية للاشتغال في هذا الخصوص، بصورة تدعم تفعيل المشترك المغربي-الأفريقي، وعقلنة القرارات، وتوفير المناخ السليم لاشتغال الفاعل الرسمي.

ويعتقد أحد الباحثين أن المغرب نجح في تعزيز بناء مسألة الحضور في أفريقيا، ولكن ما زال أمامه وقت لكسب رهان تفعيل هذا الحضور والارتقاء به إلى

[16] بوصحابا، "أفريقيا في المنهاج"، 16.

مستوى التأثير؛[17] الذي تتحول معه الروابط الثقافية والروحية والتاريخية والحضارية التي تجمع الطرفين إلى قوة فعلية؛ تعزّز التواصل والتعاون بين الجانبين.

لقد تمكن المغرب ومنذ انضمامه إلى الاتحاد الأفريقي من تحقيق مجموعة من المكتسبات، في ارتباط ذلك بضمان حياد الاتحاد إزاء قضية الصحراء لصالح مجلس الأمن المعني الرئيسي بحفظ السلم والأمن الدوليين، وكذا التموقع داخل أجهزة الاتحاد المختلفة، وإعطاء علاقاته مع الدول الأفريقية طابعا مؤسساتيا كفيلا بتعميق هذه العلاقات على عدة مستويات مستقبلا.

ورغم وجود مكاسب استراتيجية محتملة في هذا السياق، يرى البعض أن أحد أكبر التحديات التي تعترض الجهود المغربية للانضمام من جديد إلى القارة الأفريقية على الصعيد السياسي، هو غياب الثقة بين الرباط وبين عدد كبير من الدول الأفريقية.[18] ولعل هذا ما يقتضي بذل مزيد من الجهود لتوظيف عناصر القوة الناعمة بكل روافدها خدمة لتمتين هذه العلاقة، التي تؤكد الكثير من المؤشرات أنها ستكون مربحة بالنسبة للطرفين، أخذا بعين الاعتبار لموقع المغرب ومكانته الإقليمية، وللإمكانيات والفرص المختلفة التي تختزنها القارة الأفريقية التي أضحت محطّ أطماع دولية كبيرة.

إن استثمار فرص البحث العلمي في تمتين التوجهات الخارجية للمغرب إزاء محيطه الأفريقي، يتطلب إرساء خطة استراتيجية متكاملة، يلعب فيها البحث العلمي دورا كبيرا، عبر تعبئة الكفاءات والطاقات القادرة – حتما – على إعطاء دينامية جديدة وعمق أكبر للروابط التاريخية التي تصل المغرب بعمقه الأفريقي، بما يحوّلها إلى فرص لتعزيز التعاون والتنسيق خدمة لمصالح الطرفين، ومدخل لتنمية القارة أيضا وانتشالها من التبعية والهدر والأطماع الخارجية.

البيبليوغرافيا

بوصحابا، عبد الحق. "أفريقيا في المنهاج الدراسي المغربي، التعليم الثانوي الإعدادي أنموذجا". **مسالك التربية والتكوين** 3، العدد 2 (2020).

رياض، محمد وكوثر عبد الرسول. **أفريقيا**. القاهرة: مؤسسة هنداوي لنشر المعرفة والثقافة، 2012.

[17] عادل مساوي، "العلاقات المغربية-الأفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، ضمن **العلاقات المغربية-الأفريقية**، سلسلة الندوات والمؤتمرات (مراكش: منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2016)، 47.

[18] انتصار فقير، "المغرب يستدير جنوباً"، الموقع الإلكتروني **لمركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط**، بتاريخ 28 يناير 2019، على الرابط: https://carnegie-mec.o.

الصديقي، سعيد. "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لأفريقيا". **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (أبريل 2018) نسخة إلكترونية على الرابط: https://mipa.institute/5498.

عميرة، عائد. "أشكال القوة الناعمة التي ينتهجها المغرب لتعزيز مكانته في أفريقيا". **نون بوست** (06 فبراير 2021)، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/39726.

"عودة المغرب للاتحاد الأفريقي. خطوة في الاتجاه الصحيح". صحيفة الشرق (1 فبراير 2017) على الرابط: https://bit.ly/3NNMQD5

"مساعدات طبية مغربية لـ15 دولة أفريقية لمحاربة الوباء". **صحيفة الشرق الأوسط** 15175 (يونيو 2020)، على الرابط: https://bit.ly/3Hi8JIj

فقير، انتصار. "المغرب يستدير جنوباً". الموقع الإلكتروني **لمركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط**، بتاريخ 28 يناير 2019، على الرابط: https://carnegie-mec.o.

لكريني، إدريس. "الدبلوماسية الدينية للمغرب في أفريقيا. المسار والرهانات". **كتاب المسار الشهري** 154 (أكتوبر 2019).

لكريني، إدريس. "الدّبلوماسية الرّقمية في عالم اليوم". **مجلة درع الوطن** 556 (مايو 2018).

"مكتب الصرف، "المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في أفريقيا". **مجلة المالية** (28 غشت 2015).

مساوي، عادل. "العلاقات المغربية-الأفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي". ضمن **العلاقات المغربية-الأفريقية**. مراكش: منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2016.

ناي، جوزيف س. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكان، 2007.